عرب وعالم

إعداد/ محمد مفتاح

إضراب يشل نصف تونس ومسيرة تفوق التوقعات

تونس / متابعات :

عم الاضراب اربع ولايات تونسية وسارت مسيرة غير مسبوقة في صفاقس بلغت 200 ألف مشارك، فيما قرر الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر ثلاث منظمات نقابية في تونس، توسيع الاضراب ليشمل كامل أنحاء البلاد بعد أسبوع، في خطوة تصعيدية جديدة بمواجهة الحكومة التي تقودها حركة النهضة الإسلامية، فيما أعربت الرئاسة التونسية عن أسفها لمثل هذه الخطوة.

وشهدت ولايات صفاقس والقصرين وسوسة وسيدي بوزيد وقفصة إضرابا عاما يوم الخميس شلّ الحركة الاقتصادية والاجتماعية، وعرفت مدينة صفاقس ثاني أكبر مدن البلاد مسيرة ضخمة شارك فيها عشرات الآلاف من المحتجين على الاداء الحكومي والمتضامنين مع الاتحاد العام التونسي للشغل رفعوا شعارات تدعو الى حل الحكومة المؤقتة و مجالس حماية الثورة التابعة لحركة النهضة، كما هتفوا «الشعب فد فد (ملّ مل) من الطرابلسية الجدد» في إشارة الى حالة القلق الشعبي العام من عودة الفساد الى دواليب الدول.

و قالت مصادر نقابية من صفاقس إن جميع المؤسسات و المحلّات التجارية بالمدينة قد أغلقت و أن عشرات الآلاف من العمال و النقابيين و الطلبة تجمعوا أمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل ثم إلتحق عموم المواطنين بالمسيرة التي جابت شوارع المدينة، ورشح المراقبون أن يكون عدد المشاركين في مسيرة صفاقس لوحدها قد تجاوز ٢٠٠ الف، و هو رقم يفوق عدد المشاركين في مسيرة ١٢ يناير ٢٠١١ التي أذنت بسقوط نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

وكان الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي قال في تصريح للصحافيين الليلة قبل الماضية، في أعقاب اجتماع طارئ للهيئة الإدارية للاتحاد، إنه تقرر تنفيذ إضراب عام يوم الخميس 13ديسمبر الجاري «للحد من التطاول على هذه المنظمة النقابية العريقة»، مضيفاً في إشارة إلى «رابطات حماية الثورة» أنه «مثلما هم يتباهون بحكومة شرعية منتخبة نحن أيضا قيادة شرعية منتخبة».

من جهتها، أعربت رئاسة الحكومة التونسية عن أسفها لقرار تنفيذ إضرابات عامة في عدد من المحافظات، مشيرة إلى أن الأحداث المؤسفة التي سجلت الثلاثاء الماضي «لم تكن تستدعي مثل هذا التصعيد بل كان من الممكن تطويقها وتجاوزها عبر قنوات الحوار».

غير أنها حذرت مما قد يجره هذا القرار من تفاقم لمناخ التوتر والاحتقان، وما قد ينجم عنه من تعطيل للمرافق العمومية ومصالح المواطنين في قطاعات حساسة وحيوية وخصوصاً قطاع التعليم.

مرددين شعارات «الشعب يريد إسقاط النظام» و «لا لدستور الإخوان»

ملايين المصريين يتظاهرون ضد مرسي في التحرير والاتحادية والمحافظات

القاهرة/ متابعات:

انطلقت مسيرات حاشدة تضم آلاف المتظاهرين المعارضين لنظام الرئيس محمد مرسى، والرافضين للإعلان الدستورى المكمل ومسودة الدستور الجديد من مختلف ميادين،ومساجد القاهرة عقب صلاة الجمعة، حيث خرجت المسيرات من التحرير ومساجد النور والفتح، بالإضاف إلى مسيرات المحافظات التى شهدت توافداً كبيرًا من المتظاهرين.

ورددت المسيرة التى خرجت من ميدان التحرير هتافات تقول: "هنفضل ثورجية لحد ما نوصل للحرية" و"الشعب يريد إسقاط النظام" و"يسقط حكم المرشد"، ورفع المتظاهرون لافتات كبيرة مكتوبا عليها: "يسقط محمد مرسي مبارك" و"لا لدستور الإخوان». كما انطلق الآلاف من المتظاهرين فى مسيرة حاشدة من مسجد رابعة العدوية متوجهة إلى قصر الاتحادية، اعتراضا على الإعلان الدستورى ورفض التصويت على الاستفتاء الدستورى الجديد يوم 15 نوفمبر الجارى، والتنديد بأحداث قصر الاتحادية، ورفعوا أعلام مصر وحزب الدستور وتكتل شباب السويس. ورددت مسيرة رابعة العدوية هتافات منها: "عيش حرية إسقاط الإخوانجية" و"عبد الناصر قالها زمان الإخوان مالهمش أمان" و"يسقط حكم المرشد أنا مش كافر أنا مش ملحد" و"يا إخوان يا مسلمين بطلوا لعب باسم الدين" و"حكم المرشد باطل" و"ارحل ارحل ارحل" و"الشعب يريد إسقاط النظام" و"يسقط يسقط حكم المرشد" و"بيع بيع الثورة يا بديع». من ناحية أخرى وصل إلى قصر الاتحادية الدكتور ممدوح حمزة، الناشط السياسى، ومعه سيارة نقل محملة بمكبرات الصوت، لعمل إذاعة محلية بمقر التظاهرة بشارع الميرغنى، لتوصيل صوت الجماهير الغاضبة للرئيس محمد مرسي داخل القصر.

الى ذلك قررت جبهة الإنقاذ الوطنى رفض حضور الحوار الذى اقترحه الرئيس محمد مرسي، اليوم السبت، نظراً لافتقاره أبجديات التفاوض الحقيقى والجاد، وتجاهله لطرح المطالب الأساسية للجبهة، المتمثلة فى ضرورة إلغاء الإعلان الدستورى بأكمله، وإلغاء قرار الرئيس بالدعوة للاستفتاء على الدستور فى 15 ديسمبر، والتشديد على ضرورة الإسراع بتنفيذ مطلبها بقيام وزير العدل بندب قاض محايد للتحقيق فى أحداث الأربعاء الدامى فى محيط قصر الإتحادية، وتقديم المسئولين عن إسالة دماء المصريين إلى العدالة، مهما كان موقعهم السياسى أو الأمنى.

وقالت الجبهة، "دماء المصريين غالية، ولا يمكن السماح بأن تضيع هدراً دون محاسبة، بالإضافة إلى استمرار الجبهة فى استخدام كل الوسائل المشروعة فى الدفاع عن حقوقها وحرياتها وتصحيح مسار الثورة من أجل بناء مصر تقوم على الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية".

وأكدت جبهة الإنقاذ الوطنى، فى بيان أصدرته امس الجمعة، أن خطاب الرئيس محمد مرسي، الذى ألقاه فى وقت متأخر من مساء أمس، جاء مخيباً لآمال غالبية الشعب المصرى، ومخالفاً للمطالب المتتالية التى وصلت له بطرح حلول توافقية تساهم فى الخروج بمصر من الوضع الكارثى الحالى، وتحقن دماء المصريين، مشيرة إلى أن خطاب الرئيس مدهش فى إنكاره للحقائق التى رآها الملايين فى مصر وحول العالم على شاشات التليفزيون، ووثقتها الصحف، والتى تبين بوضوح أن الدماء المصرية الطاهرة التى سالت فى محيط قصر الرئاسة بمصر الجديدة مساء الأربعاء 5 ديسمبر 2012 كانت بناءً على تحريض واضح وصريح من قيادات جماعة الإخوان المسلمين التى ينتمي لها الرئيس ومن حزب "الحرية العدالة".

وأضافت الجبهة، فى بيانها، "بينما تجاهل الرئيس تماماً أن أنصاره هم الذين بدأوا الهجوم على المعتصمين السلميين أمام قصر الإتحادية ونزعوا خيامهم عنوة وباستخدام العنف، فإنه تعمد كذلك تقسيم المصريين ما بين "مؤيد للشرعية" هم أتباعه وأنصاره، ومعارضيه الذين نعتهم بالبلطجة والخروج على الشرعية، مؤكدة أن الرئيس مرسى لا يتصرف كرئيس لكل المصريين، بل كرئيس لفصيل سياسى واحد فقط.

وأشارت الجبهة إلى أن الرئيس تجاهل تماماً المطالب الواضحة التى كررتها الجبهة فى بياناتها الأخيرة، وطرح مقترحات لا صلة لها بالأزمة الحالية التى بدأت مع إصداره للإعلان الدستورى المنفرد فى 21 نوفمبر، وتصميمه والجماعة التى ينتمى إليها على الدفع نحو استفتاء على دستور يعصف بحقوق وحريات المصريين ويؤسس لنظام استبدادى، دستور لا يحظى بتوافق المصريين ولم يشاركوا فى صياغته.

فى السياق ذاته بدأ آلاف المتظاهرين فى التوافد على ميدان التحرير، للمشاركة فى فاعليات مليونية، الجمعة، التى تحمل اسم «الكارت الأحمر»، والتى دعا إليها 21 حزبا وحركة سياسية وثورية للمطالبة بإسقاط الإعلان الدستوري، وإلغاء الاستفتاء على الدستور.

وقام عشرات المتظاهرين بعمل مسيرة طافت الميدان، مرددين العديد من الهتافات المناهضة لحكم الرئيس محمد مرسي، والمطالبة بإسقاطه وأبرزها «الشعب يريد إسقاط مرسي والإخوان» و«ارحل.. ارحل»، حيث يطالب المشاركون في المليونية بإسقاط الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي، في 22 نوفمبر الماضي، ووقف الاستفتاء على مسودة الدستور الحالية، وإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة دستور البلاد بشكل متوازن يضمن إصدار دستور يعبر عن كل المصريين، فضلا عن «وضع حد للميليشيات المسلحة»، والقصاص العادل لشهداء الثورة منذ 25 يناير مرورًا بالمرحلة الانتقالية وحتى شهداء أحداث قصر الاتحادية على مدى اليومين الماضيين.

وهتف المتظاهرون "ارحل ارحل، النهارده العصر مرسى بره القصر، قول ما تخفش مرسي لازم يمشي، شدي حيلك يا بلد الإخوان ضيعوا البلد".

وقال علاء البهلوان، أحد المشاركين فى التظاهرة، إن هذه الجمعة ستكون الجمعة الأخيرة لمرسى وللإخوان، بعدما كشفوا عن وجههم الحقيقى المخرب للبلاد وليس لصالح مصر، وأنهم لا يريدون إلا اعتلاء السلطة على دماء الشهداء والمصابين، مشيرا إلى أن يوم 30 يونيو يوم تولى مرسي رئاسة الجمهورية هو يوم أسود من نكسة "67"، مؤكداً أن جموع الشعب المصرى ترفض خطاب الرئيس وترفض قراراته وترفض الحوار معه، لأنه حوار غير مفيد لإصراره وتعنته فى خطابه ورفضه إلغاء الإعلان الدستورى أو تأجيل الاستفتاء على الدستور.

من جانبها دعت حركة الإنقاذ الوطنى بالساحل الشرقى فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقفة احتجاجية أمام القنصلية المصرية بمنهاتن، اليوم السبت فى تمام الواحدة ظهرا، وأعلنت الحركة موقفها قائلة، "إن المصريين فى الخارج يرون أن محمد مرسي العياط لا يمثلنا كرئيس، ونعلن عدم المشاركة فى الاستفتاء على دستور خرج بلا توافق، ونؤكد أنه بعد أن تلطخت أيدى النظام بدماء المتظاهرين السلميين من المصريين فقد سقطت شرعيته نهائيا، ولم يعد هناك من سبيل للتضامن مع الثورة المصرية إلا بإسقاطه".

وأضافت الحركة، فى بيان لها عبر صفحات موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، أن الوقفة للتعبير عن رفضنا للأحداث الدامية التى شهدتها مصر الأربعاء الماضى، وحشد الإخوان المسلمين ميليشيات مسلحة، بتحريض من قياداتهم، فى محاولة منهم لفرض الإعلان الدستورى الاستبدادى والدستور الذى لا يعبر إلا عن تيار واحد ويكرس لحكم ديكتاتورى من الدرجة الأولى.

واستطرد البيان، لم يكن من السهل أن نرى ميليشيات الإخوان التى أتوا بها من كل حدب وصوب بملابس أفغانية وأجهزة اتصالات متطورة وأسلحة غير معتادة الاستعمال فى تظاهرات الشارع المصرى، والتى تسببت فى إصابة المئات وقتل العشرات من الثوار الذين أبوا أن يفرطوا فى حرية ناضلوا من أجلها لعقود، علما بأنهم حرصوا على سلمية تظاهراتهم واعتصامهم وكانت الفرصة أمامهم لاقتحام قصر الاتحادية ولم يفعلوا، إلا أن الخطة كانت معدة مسبقا، بينما كانوا معتصمين أمام قصر الاتحادية كانت الميليشيات فى الطريق إليهم تتربص بهم متعطشة لدمائهم وسط صمت غير مبرر من قوات الجيش والشرطة.

وتابع البيان، وبعد أن سمعنا خطاب الراعي الأكبر ولم نجد فيه إلا إصرارا وعنادا على التشبث بإعلانه ودستوره ولا يلقي بالا للأرواح التى أزهقت تيقنا أن شرعيته قد سقطت وأنه مشارك شراكة فعلية فى إراقة الدماء، فنعلن أنه لا يمثلنا كرئيس ونعلن عدم المشاركة فى الاستفتاء على دستور خرج بلا توافق، ونؤكد أنه بعد أن تلطخت أيدى النظام بدماء المتظاهرين السلميين من المصريين فقد سقطت شرعيته نهائيا ولم يعد هناك من سبيل للتضامن مع الثورة المصرية إلا بإسقاطه.

وانتقدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، «نافي بيلاي»، أمس الجمعة، خطاب الرئيس محمد مرسي، مساء الخميس، وأضافت أنه «لم يحمل تقدما كبيرا على مستوى القضايا الجوهرية المتعلقة بالدستور»، بينما رحبت في الوقت ذاته بدعوة مرسي القوى السياسية إلى حوار شامل.

وقالت «بيلاي»، في بيان لها، إن «العجلة التي اعتمدت بها الجمعية التأسيسية للدستور النص النهائي، والظروف المحيطة بها، جعلت هناك تشكيكا في مصداقية عملية صياغة الدستور»، مشيرة إلى أهمية اتخاذ خطوات عاجلة لاستعادة الثقة في هذه العملية.

وأضافت أن «عدم المشاركة الشاملة من مختلف الجهات الفاعلة بمصر في عملية صياغة الدستور، هي مسالة تثير قلقا كبيرًا، مما ساهم في حالة الفوضى التي شهدتها مصر الأيام الماضية».

واستدركت «بيلاي» حديثها بترحيبها بدعوة الرئيس محمد مرسي القوى السياسية المعارضة للإعلان الدستوري إلى الجلوس في حوار شامل، اليوم السبت، للخروج من الأزمة الراهنة.

بدوره أعلن اتحاد المنظمات القبطية في أوروبا، تضامنه ودعمه الكامل لـ«ثوار التحرير والاتحادية الذين يطالبون بإنقاذ مصر من الإخوان المسلمين والسلفيين وبإسقاط حكم مرسي ونظامه».

وقال مدحت قلادة، رئيس الاتحاد: «ما يحدث الآن من جرائم يرتكبها نظام مرسي واتباعه من الإخوان والسلفيين يصل إلى مرتبة الخيانة العظمى لمصر، ونعلن رفضنا الكامل للإعلان الدستوري، وكذلك الاستفتاء على دستور العار»، حسب وصفه.

وأضاف «قلادة»، في تصريحات لـ«المصري اليوم»: «سنبذل كل جهودنا بالخارج لكي يمارس المجتمع الدولي دوره ضد قيام نظام ديكتاتوري جديد في مصر والشرق الأوسط، يقوض السلام في المنطقة، ويدفع الأمور إلى حروب أهلية تدمر الأخضر واليابس قبل فوات الأوان».

وأصدر الاتحاد بيانا أكد فيه تأييده لصيانة حرمة المحكمة الدستورية العليا وتقديم المتسببين من قيادات الإخوان المسلمين والسلفيين المحرضين على قتل المصريين إلى محاكمات ثورية سريعة لـ«من يقودون ميليشيات إخوانية مسلحة تقوم بقتل وسحل الأبرياء العزل أمام الاتحادية، تحت سمع وبصر من يقبع داخل الاتحادية ويحتمي ببلطجية الإخوان»، حسبما ورد في البيان.

في السياق نفسه، أدانت منظمة «كيمي» القبطية في النمسا كل أشكال العنف والقتل التي تعرض لها أبناء مصر الشرفاء، الذين خرجوا للتعبير السلمي عن رأيهم أمام قصر الاتحادية، وإعلان رفضهم واعتراضهم على قرارات الرئيس محمد مرسي.

وقالت المنظمة إن الرئيس محمد مرسي تعدى على الدستور والقانون وكل الأعراف الدولية، مطالبا الرئيس بالاستقالة الفورية لإنقاذ مصر مما وصفته المنظمة بـ«حرب أهلية».

وأعلنت المنظمة مقاطعتها الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، المقرر إجراؤه في 15 ديسمبر الجاري، داعية جموع الشعب المصري إلى مقاطعة الاستفتاء.